

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١١ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٥/١٢/٢٠

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٢/٧ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية

للغرفة والسوق معاً مبلغ ٥١١٧٩٠٨ ج (خمسة ملايين ومائة وسبعة عشر ألفاً

وتسعمائة وثمانية جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٤٤٥٤٨٣٩ ج

(أربعة ملايين وأربعمائة وأربعة وخمسون ألفاً وثمانمائة وتسعة وثلاثون جنيهاً لا غير)

بفائض قدره مبلغ ٦٦٣٠٦٩ جنيهاً (فقط ستمائة وثلاثة وستون ألفاً وتسعة وستون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٢/٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن